العواقب الاجتماعية والسياسية
لـ «ترتيب» 1901

علال الخديمي
كلية الآداب ــ الرباط

من المعروف أن المغرب لجأ إلى إصلاح جذري للضرائب وطرق جبايتها في سنة 1901. ذلك أن السلطان مولاي عبد العزيز أصدر ظهيرا بالتنظيم الجديد، الذي اشتهر باسم «الترتيب»، في جمادى الثانية عام 1319 الموافق لشتنبر 1901(1).

فالترتيب ــ إذن ــ إصلاح جبائي، أي إصلاح عام للضرائب وطرق تحصيلها من السكان، قد حلت بموجبه ضريبة محددة على الدخل والمتمولات محل النظام الضريبي الذي كان يرتكز على الزكاة والأعشار.

بيد أن هذا الإصلاح الذي كان شاملا في أهدافه، سياسة جبائية تراعي العدل والمساواة بين الناس، وتلغي الامتيازات والإعفاءات ، تعذَّر تطبيقه أو تعرْقل نتيجة لعوامل عديدة. من تلك العوامل خاصة، معارضة ذوي الامتيازات المستفيدين من النظام الضريبي السابق، مثل القياد ورجال الزوايا والمحميين والتجار الأجانب.

---

(1) يجدر التنبيه، باديء ذي بدء، إلى أن الأستاذة نعيمة التوزاني سبق أن درست أول ترتيب عرفه المغرب سنة 1881 وتعديله في ترتيب 1884 : «**الأمناء بالمغرب في عهد السلطان م. الحسن**»، فضالة، 1979.
وحلَّل الأستاذ **أحمد التوفيق**، في كتابه عن «**إينولتان 1850 ــ 1912**»، ظهير الترتيب الذي صدر سنة 1901، حيث اهتم بكيفية فرضه وجبايته. وسبق لي أن درست، في كتابي عن «**محادثة الدار البيضاء 1894 ــ 1910**» ظهير 1901 في إطار الكشف عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية وأثر ذلك على علاقة المغرب بأوربا.
أما في هذه الدراسة، فالاهتمام سينصب على التوسع في فهم العواقب الاجتماعية، ثم محاولة رصد العواقب السياسية.

أولا : ظرفية إعلان الترتيب

بعد وفاة الوزير الأكبر أحمد بن موسى ماي 1900 عرف المخزن فترة انتقالية قصيرة. سرعان ما خرج منها منقسما إلى أجنحة متنافسة حول السلطان الشاب مولاي عبد العزيز.

ونتيجة لسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الموروثة عن عهد الصدر الأعظم، ونظرا للضغوط الاستعمارية الفرنسية وعواقب الحماية القنصلية والمخالطات بين التجار الأجانب والسكان، حاول المخزن الجديد أن يبحث في أضمن السبل لمواجهة أوْضاع البلاد والأخطار المحدقة بها(2).

ومن السبل التي اهتدى إليها مخزن مولاي عبد العزيز، بعد استشارات واسعة داخليّا (اجتماعات مراكش) ومع بعض الدول الأوربية، الشُّروعُ في إصلاح عام للضرائب وطرق الجباية.

ماهي أهداف الترتيب ؟ إذا تساءلنا عن الأهداف التي توخاها مشروع الترتيب، فإننا نجد السلطان يؤكد في الظهير الذي أصدره على ضرورة «حِفْظ مصالح الرعية وتنميتها، وعلاج أحْوالها، ورفع الأذى والاعتداء عنها، وحسْم خلافات السكان مع الحكام ومعاونيهم» من الأشْياخ والخلفاء(3).

إن تأمين السكان على مصالحهم معناه تأمين البلاد وحفظ مصالحها بصفة عامة من التدخلات الأجنبية. ومعلوم أن الأجانب كثيرا ما كانوا يَسْتغلون الخلافات بين الحاكمين والمحكومين، لِيُثيرُوا مزيدا من الإضطراب وليجدوا الذريعة للتدخل في شؤون المغرب.

ومن حيث نشر المساواة بين السكان وإلغاء الامتيازات، فمشروع الترتيب قد سوى بين جميع السكان في التحملات الجبائية، لأنه «فُرض على المشروف والشريف والقوي والضعيف، وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو نحوه

---

(2) علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب : حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية 1894 — 1910**، افريقيا الشرق، 1990، ص. 29 — 30.

(3) **نفسه**، ص. 30 — 31.

يكون فيه كسائر الناس»(4).

وهكذا، فالترتيب بصفة عامة قد هدف إلى معالجة الأدواء التي كان يشكو منها الجسم المغربي، وأهمها تعسف القياد في الجباية. ويمكن تلخيص أهداف الترتيب في النقط الآتية :

أ) نشر الأمن وحماية مصالح الأمة وحسم الخلافات بين الولاة والرعية.

ب) معالجة الأزمة المالية وفراغ بيت المال.

جـ) إلغاء الامتيازات، وسلوك سياسة المساواة بين الناس في الجباية.

د) إصلاح إدارة القبائل عن طريق تحديد مهمة العمال في : «رد البال وتأمين الطرق وإجراء الأحكام». ومنعهم من التدخل في فرْض الأموال على الناس إلا بنَصٍّ صريح.

إذا كانت هذه هي الأهداف والدوافع الموضوعية من وراء إعلان الترتيب، فهل كانت هناك دوافع خارجية ؟

العامل الخارجي : هناك نظريتان في هذا الباب، كلتاهما تشير إلى بعض الدوافع الخارجية.

فالنظرية الأولى : يتفق فيها المشرفي، في «**الحلل البهية**»، مع السفير الفرنسي سان روني طايندي (S.R. Taillandier) في مؤلفه «**أصول المغرب الفرنسي**» (Les Origines du Maroc Fr.)، وتقول إن الانجليز هم الذين أوحوا للمهدي المنبهي بالترتيب.

فالمشرفي يذكر أن وزراء مولاي عبد العزيز قد «اتفق رأيهم على إنشاء الترتيب بإشارة الإنجليز»(5).

وسان روني طايندي يعتمد على تأييد السفير الإنجليزي للمشروع ليستنتج أنه

---

(4) انظر نص الظهير المرسل إلى القائد علي الاخصاصي، 12 جمادى الثانية 1319 ـــ الموافق 26 شتنبر 1901. وثائق الخزانة الحسنية (و خ ح).

(5) المشرفي محمد، **الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية**، مخطوط الخزانة العامة، 1463، ص. 428.

هو الذي أوحى بفكرته.(6)

النظرية الثانية : يتفق فيها كاتب أجنبي مع كاتب مغربي كذلك : فغابريال مورا G. Maura ذكر أن الذي أوحى بالإصلاح الجبائي هم الفرنسيون لعبد الكريم بن سليمان وليس للمنبهي. وابن سليمان هو الذي بادر بالدفاع عن الفكرة داخل المخزن، الذي قبلها وطبقها. لكن البعثة الفرنسية عارضت الترتيب لما رأت التطورات التي اعقبته مباشرة(7).

أما محمد غريط، في «**فواصل الجمان**»، فيؤكد الفكرة نفسها بقوله : «وأشار (أي ابن سليمان)، بترتيب الجباية على نهج سوي ونمط أوربوي. واستحلاف الموظفين على المصحف الكريم على أن لا يقبضوا رشوة من مدع ولا من غريم، لينقطع تظلم الرعية من عمالها وتثق بالأمن على أموالها»(8).

والواقع، أننا نلاحظ بأن كلتا النظريتين لها ما يبررها وما يؤيدها : فلا نستبعد تلقي المخزن لنصائح من انجلترا وفرنسا ؛ ولا نستبعد — نتيجة لذلك — أن يكون الانجليز هم الذين تحمسوا للإصلاح الجبائي وأيدوه ؛ كما لا نستبعد أن يكون الفرنسيون قد أبدوا نصائحهم للمخزن، وهي نصائح تدخل في إطار ضرورة التنسيق بين المغرب وفرنسا لإنجاح أي مشروع يريد المخزن إنجازه في البلاد. ومعنى كل هذا أن فكرة الإصلاح الجبائي فكرة داخلية تهم المغاربة، وهم الذين تصوّروا كيفية تنفيذها، ثم عرضوها على الدول الأجنبية وخاصة فرنسا وانجلترا.

جاء في مراسلة من لندن إلى باريز، مؤرخة بـ 4 يوليوز 1901، أي قبل حوالي شهرين من إعلان الترتيب : «إن الإصلاح الجبائي الذي أقدم عليه المخزن، كان طموحا، لم تكف فيه الا نضالات مع نواب الدول الأجنبية بمدينة طنجة، بل بعث المخزن سفارات للخارج، وخاصة للعواصم التي ظن أنها مهتمة مباشرة بالحفاظ على استقلال المغرب.

---

(6) Saint René Taillandier, *Les origines du Maroc Français,* récit d'une mission, 1901-1905

(7) G. Maura, *La question marocaine au point de vue espagnol,* Challamel, Paris, 1911, 216 - à suite.

(8) محمد غريط، **فواصل الجمان في أبناء وزراء وكتاب الزمان**، الطبعة الأولى، فاس 1346، ص 94.

فقد طلب المهدي المنبهي، مثلا، من برلين ولندن قبول الترتيب، وذكر من جملة الدوافع التي حَدتْ بالمخزن إلى تطبيقه : الصعوبات السياسية والمالية الخطيرة التي سببها العدد الكثير من المحميين الأوربيين»(9).

وأشار ميشو بلير، إلى أن البعثات الأجنبية قد عارضت الترتيب في البداية ثم قبلته، ولم توافق عليه البعثة الفرنسية إلا بتاريخ 26 نونبر 1903(10).

وفي الحقيقة لقد عارضت البعثة الفرنسية الترتيب ظنا منها أن الإنجليز هم الذين كانوا وراء الإصلاح، وأنهم بذلك سيكسبون نفوذا متزايدا. وهكذا نجد الممثل الفرنسي يذهب للرباط للقاء السلطان الذي كان في طريقه إلى فاس، حيث بادر بتحذيره من مَاكْ لِينْ، الذي أسند له المخزن مهام تَدْريبية في الجيش. وهدد بأن فرنسا ستتخذ إجراءات معينة، إذا منح السلطان للإنجليز امتيازات معينة(11).

وهكذا نكتشف أن دوافع إعلان الترتيب كانت متعددة، وكانت الدوافع الداخلية هي الغالبة. أما التأثيرات الخارجية، فتتلخص ليس في مساعدة دولة أوربية للمغاربة على إصلاح شؤونهم، بل في محاولة المغاربة إيقاف النزيف المالي لخزينتهم، والتدهور السياسي لنفوذهم، والاحتلال الأجنبي لبلادهم(12)، عن طريق القيام بإصلاح يَسْحَبُ الذَّرَائع والمبررات من الأجانب، حتى يخضعوا لدفع الضرائب بدورهم ؛ أو على الأقل حتى لا يمانعوا في دفع محميِّيهم ومخالطيهم للضرائب المستحقة على استغلالهم للبلاد. ثم إن المغاربة كانوا على بينة من ضرورة الإصلاح حتى يمكنهم إقناع الدول الطامعة باحترام السيادة المغربية.

على أن هدفنا ليس هو تتبع الدوافع التي حدت بالمغاربة إلى إعلان الترتيب. بل إن الرغبة تتجه إلى معرفة مَآل الترتيب، أي الوقوف عند النتائج الاجتماعية والسياسية لهذا الإصلاح الجريء.

---

(9) *Documents Diplomatiques Français,* Affaires du Maroc 1901-1905, pp. 13-14

(10) Micheaux Bellaire, *Les impots Marocains,* Archives Marocaines, 1904. Vol. I. P. 76

(11) S.R. Taillandier, *op. cit,* p. 50

(12) نذكر بأن فرنسا كانت في هذه الأثناء قد أنهت احتلالها للواحات المغربية الشرقية خاصة واحة توات بعد صراع دامٍ مع المجاهدين المغاربة.

أولا : العواقب الاجتماعية

بعكس ما أشيع عن المعارضة العامة للترتيب، يظهر أن عامة الناس في القبائل قد قبلت الترتيب، بل استحسنته في مناطق عديدة. فمنذ تأكد الناس من أن الترتيب قد خلصهم من الفروض والتكاليف التي كان القياد يتفنَّنون في أنواعها وتبريراتها والتعسف في طرق جبايتها، تشبثوا به. وهناك شواهد تؤكد ما ذهبنا إليه.

فقد أشار صاحب «**الحلل البهية**»، وهو من العلماء الذين انتقدوا الترتيب وعارضوه، إلى قبول الناس للترتيب واستحسانه بقوله: «وقد استحسنه العامة لفرط ما كان يأخذه منهم قوادهم من فرْض المال الكثير عليهم»(13). وعن الدوافع إلى قبول الناس للترتيب قال : «وما ذكرناه من استحسانهم الترتيب إنما هو بحسب معرفتهم، وبالنسبة لما كانوا عليه من تكاثر التوظيفات عليهم»(14). والواقع أن هذا سبب وجيه وكاف ليقبلَ الناس الترتيب. إلا أن المشرفي ينتقدُ ذلك الاستحسان، لأن «كل ما خالف الشريعة ليس بحسن». وواضح أنه هنا يقارن فقط بين الزكاة والاعشار من جهة والترتيب من جهة أخرى، متناسيا الفُروض الكثيرة والمتنوعة التي انتقدها على القياد ومؤيديهم داخل السلطة المركزية، الذين كانوا ينتظرون الرشاوي كلما سعوا في تعيين قائد أو عزلوه.

وعلى كل حال، فقد انتبه المشرفي لأمر استحسان العامة للترتيب وترْحيبها به، لأن الترتيب أزال ما كان يثقل كاهل الناس من التحملات، وما يرافق جبايتها من عسف وإهدار للكرامة البشرية، وهذا أمر محسوس وملموس من طرف السكان.

وقد لاحظت مُسَافِرَةٌ انجليزية، صادفها الحال بالحوز في أواخر سنة 1901، «أن عامة الشعب قابلت الترتيب بارتياح يكاد يبلغ درجة الحماس وخصوصا في منطقة الرحامنة»(15).

وبالفعل، لقد أثبتت وثائق الدولة المغربية هذه الشهادة : فمن خلال رسم

---

(13) المشرفي، م.س.، ص. 428.

(14) نفسه.

(15) انظر ترجمة عبد المجيد بن جلون في : **جولات في مغرب أمس**، 1901، ص. 124.

إشهاد على مائتي رجل يمثلون أخماس الرحامنة نقرأ ما يلي : «وبحثاهم(16) أيضا عن عامليهم وخليفتيهم وأشياخهم، هل مد أحد منهم يده في أموال الناس أو ظلموا أحداً منهم، فأجابوا أيضا بلسان واحد أنهم من تأسيس الترتيب الأسعد لم تقع عليهم مظلمة ولا غيرها، ولم يدفع أحد منهم ولو فلْساً واحداً عدا أمور العسكر والحركة»(17).

ولقد لاحظ إدموند دوتي E. Doutte نفس الأمر، حيث ذكر أن سكان الحوز قد استغنوا من جديد وملأوا مطاميرهم، ولم يعودوا في حاجة للنقود يدفعونها للقواد، وأحسوا بالسرور وكتبوا للسلطان يشكرونه(18).

وكتب ملاحظ من سكان الحوز كان يعيش بدمنات ما يلي : «ثم إن السلطان مولاي عبد العزيز، أسقط عن العمال الفرض وعلى الأمناء حيازة شيء ما من عامة القبائل [...] فحصل للناس بذلك اطمئنان وراحة قلوب، فصار الفارون في البلاد يتراجعون لأوطانهم»(19).

إذا كان هذا هو موقف عامة الناس بالحوز خاصة ــ ويظهر أنه كان موقفا اشتركت فيه جل القبائل إن لم يكن كلها ــ، فلماذا الحديث عن العواقب الاجتماعية، وبالتالي ما هي طبيعة هذه العواقب ؟

المعارضون للترتيب وانتشار الاضطرابات الاجتماعية

لقد كان الترتيب إصلاحا إيجابيا في أهدافه، لو كانت للمخزن القدرة على تطبيقه، ولو لم يقاومه الخواص. وإذا تساءلنا عن الذين عارضوا الترتيب، نجد في مقدمتهم القياد بالقبائل، والحكام بصفة عامة، ثم رؤساء الزوايا وكل أصحاب الامتيازات من المغاربة والأجانب. ويمكننا أن نأخذ فكرة عن موقف هؤلاء مما

---

(16) رسم إشهاد على 200 رجل يمثلون أخماس قبيلة الرحامنة، أي 40 رجلا من كل خمس، مؤرخ بـ 9 ربيع الأول 1320 الموافق 16 يونيو، 1902 و خ ح .

(17) الأمر يتعلق بالعدلين الموجهين من طرف المخزن للقبيلة.

(18) Edmond Doutte, *Marrakech*, 1905, pp. 398-399

(19) الغجدامي، **التسلي عن الآفات بذكر الأحوال ومافات**، مخطوط خاص، ص. 94/132.

كتبه محمد غريط. فقد كتب يقول عن معارضة ذوي الامتيازات للترتيب(20) : «وأحبب بها من خطة لو أنتج قياسها، وأثمرت غراسها، فارتاب العوام بهذا الترتيب ولاذ الخواص بالتحذير والترهيب، وتوصلوا بتلك الضريبة إلى التضريب».

وبدون تفصيل في العواقب الاجتماعية، يمكننا أن نؤكد، انطلاقا من مراسلات عديدة، متبادلة بين المخزن والحكام المحليين، أن الترتيب، الذي كان المخزن يأمل منه أنه يخرجه من الأزمة المالية، ويحسن أحوال الرعية، جاء بنتائج مخيبة للآمال، لأن القواد الذين كفت أيديهم عن الجباية اعتبروها مكفوفة عن «إجراء الإحكام... وحفظ النظام». وهذا ما شجع عناصر الفتنة في كل مكان. بل إن الحكام انفسهم بدأوا يصيدون في المياه التي عكروها بتواطئهم ويتمولون بطرق غير شرعية تعودوها وصعب عليهم فراقها.

ولقد ندد السلطان ــ في رسائل عديدة موجهة لقواد الغرب وغيرهم ــ بالفتن والتشويش الذي عم القبائل، نتيجة لانهماك الناس في الاشتغال «بالنهب في الطرقات جهارا، وتخريج السرقات ليلا ونهارا»، وذلك بمرأى ومسمع من القياد(21). وقد اتهم السلطان القياد مباشرة بقوله : «وإن رفعت إليكم الشكاوي بذلك، فبعضكم يدافع عن الفعال ويرد التهمة على أقارب الشاكي ؛ وبعضكم يقبض عليهم حتى يأخذ ما يأخذ ما عندهم ويسرحهم، من غير مراعاة مصلحة ولانفصال أحد من الشكاة»(22).

وهكذا عوض الحكام منعهم من التّدخل في أمور فرض الجبايات على السكان بالسكوت بل بتشجيع عمليات السرقة والنهب واستغلال السراق والنهاب لجمع الأموال ؛ مما أدى إلى انتشار الفتن بالقبائل، وبالتالي تعرقل الترتيب.

أما عن حالة الحوز وقبائل الدير والقبائل المجاورة للسواحل الوسطى مثل دكالة وعبدة والشياظمة وحاحة، فنلاحظ أن الاضطرابات قد اتخذت شكل صراع

---

(20) محمد غريط، **فواصل**، ص. 98.

(21) **التدخل الأجنبي والمقاومة**، ص. 32.

(22) **رسائل لقواد قبائل سفيان والخلط وطليق بإقليم الغرب**، مؤرخة 20 جمادى الأولى 1320 الموافق 25 غشت 1902، و خ ح.

مسلح بين العمال من جهة وعامة الناس من جهة ثانية، وخاصة بالقيادات الصُّغرى.

وإذا بحثنا في هذا الصراع والاضطراب الاجتماعي، نجد التهمة ثابتة ضد العمال وخلفائهم، الذين أكثروا من الظلم والتعدي، ومدِّ اليد في متاع الناس بالرغم من إعلان الترتيب.

وهكذا تتفق الأدلة والشهادات على أن عودة العمال إلى الفروض، وسعاياتهم وتآمرهم ضِدّ بعضهم البعض، بهدف التوصل إلى أموال الناس، أو إلى ضم هذه القبيلة وطرد ذلك القائد ؛ كل ذلك كان سببا في إثارة جماهير الناس ضد الحكام، مما عرقل أو عَطَّلَ سَيْر الترتيب.

ويبدو من اللازم كذلك أن ننبه إلى أن عودة العمال إلى فرض الجبايات، وخرقهم لقانون الترتيب، قد اقترن بانفجار اضطراب عام اتخذ شكلا سياسيا واجتماعيا خطيرا. ذلك هو انتفاضة الجيلاني الزرهوني (بوحمارة).

وتكمن العلاقة في أن المخزن، وقد عجز عن قمع تمرد بوحمارة، استدعى بإلْحاحٍ حرْكَات القبائل. فلجأ القياد بالمناسبة إلى جمع الأموال لتمويل تلك الحركات. ويبدو أنهم تعسفوا كَعَادتهم، مما دفع الناس إلى انتهاز الفرصة لتصفية حساباتهم مع القياد الذين ذهبوا على رأس قواتهم وتسببوا في اخْتلال التوازن داخل القبائل.

ولقد اتخذ الصراع في الشاوية شكل صراع ضد الاستغلال الأجنبي، فعمدت الجماهير إلى التخلص من نفوذ القياد أولا، لكي تصفي حسابها في المرحلة التالية مع المصالح الرأسمالية الأجنبية التي كان يمثلها المحميون والتجار المرابون(23).

ولقد عارض المحميُّون والتجار الأجانب الترتيب، وسعوا إلى تعطيله ؛ إذ كانوا يشجعون عمليات النهب والسرقة وانْغَمَسوا فيها خاصة بقبيلة دُكَّالة والشاوية. ولقد بعث المخزن بوفود للتحقيق وإلقاء القبض على الجناة. وقد تمكنت تلك الوفود

---

(23) قارن : علال الخديمي، **المرجع السابق**، فصل «انتفاضة الشاوية 1894 — 1907»، ص. 179 — 203.

من إلقاء القبض على بعض المتهمين، لكنها لم تتمكن من الذين فروا، ومن الذين ادعوا الحماية والمخالطة.

أما زعماء الزوايا، فقد رفضوا الترتيب بدورهم، وسعوا إلى تعطيله، و لم يدفعوا ما استحق على أملاكهم وأملاك زواياهم. فقد أخبر المرابط أحمد الناصري السلطان بأن عمال سوس طلبوا منه تقييد أملاك زاويته وأملاك المرابطين، مع أنها موقوفة وحكمها حكم المحبسات — يقول المرابط — طالبا إبقاء ما كان على ما كان»(24). فأجابه السلطان جوابا لينا، لكنه لم يخرج عن ضرورة الخضوع لقانون الترتيب : «فهذا العمل الذي تأسس الترتيب عليه، لا يخفاكم أن ضابطه جار على الشمول والعموم»(25).

وفي دمنات كان القائد محمد أبلاغ يدفع من جيبه ما هو مسجل عليه من أملاك المرابطين والزوايا نتيجة لرفض أصحابها دفع الترتيب، وتشبثهم بالإعفاء.

وهناك ملاحظة يجب ذكرها، وهي اقتران مقاومة المرابطين للترتيب بالحماية الأجنبية. ففي يونيو 1906، أقدم المرابط محمد بن سعيد المصلوحي على طرد خليفة الباشا ابن كبور من سوق تمصلوحت بدعوى أن الباشا كان يريد توجيه الخراصة للسكان التابعين للزاوية. وبعد أن ذكّره خليفة السلطان بمراكش بأن «انهاض خليفة المخزن غير محمود ولا يعود بخير على كل من فعله»، أظهر المرابط تحديه للباشا وللخليفة(26). ولما ذكّره هذا الأخير قائلا : «إنك بمعزل عن الدخول في أحكام المخزن ورعيته لأنك في واد آخر» ازداد المرابط «غلظة» وتحديا(27).

وهكذا نلاحظ أن معارضة القياد والمحميين والمرابطين للترتيب، قد اتخذت في كثير من الأحيان صبغة التحدي للمخزن المركزي الذي ظهر عاجزا عن رد

---

(24) رسالة من مولاي عبد العزيز إلى المرابط أحمد الناصري، 15 جمادى الأولى 1320 الموافق لـ 20 غشت 1902. وثائق الخزانة الحسنية.

(25) **نفسها.**

(26) مولاي عبد الحفيظ إلى السلطان م. عبد العزيز، 3 جمادى الأولى 1324 الموافق لـ 25 يونيو 1906. مديرية الواثائق الملكية.

(27) **نفس الرسالة.**

الفعل. ومعنى هذا أن موقف ذوي الامتيازات كانت له في واقع الأمر أبعاد سياسية.

العواقب السياسية : لا يتسع المجال للتفصيل، وإنما سنكتفي بذكر أهم العناصر في هذه العواقب.

إن من النتائج السياسية البعيدة الأثر، هي تدهور هيبة المخزن العزيزي في علاقته مع القياد وخاصة قياد الحوز. وقد ظهر هذا العجز، في عدم قدرة المخزن على إرغام قياد الجنوب على تنفيذ أوامره بإجراء الترتيب وتنفيذ أحكامه كما وردت في ضابطه.

ولقد تماطل القياد، وادعوا أن العامة رفضوا الخضوع لإجراء الترتيب، وأنهم هم السبب في الاضطرابات وانتشار الفساد بالقبائل. والواقع أن القواد هم الذين كانوا يشجعون الاضطراب بِكَثْرة دسائسهم ضد بعضهم وضد جيرانهم، الذين يطمعون فيهم ؛ ثم يكتبون للمخزن قائلين بأنهم واقفون في وجه الفساد، ولا يستطيعون إرغام الناس على الدَّفْع خوْفا من انتشار الفتنة وعمومها للقبائل. ولما أَعْيَت المخزن الحيل، وسياسة اللين، والتلميح بالتهديد، لجأ السلطان إلى الاتهام الصريح. وهكذا بعث برسائل إلى قواد الحوز ــ حسب ما بأيدينا من وثائق ــ يقول في بعضها :

«وبعد ؛ فقد ثبت عند جنابنا الشريف أن السبب الأقوى في تراخي العامة في أداء الفريضة الترتيبية هو ما عليه العمال من السعي في تعطيل إجراء العمل بذلك، لكراهيتهم نجاح أمره، واجتهادهم في الأسباب الموصلة لتعذيره. والمحقق عن العامة أنها مذعنة لأداء ذلك بفرح وسرور، وإنما يمنعها وسْوَسَة العمال المتلونة في كل قبيلة»(28).

ثم يأمر السلطان العمال بجمع الترتيب والإقلاع عن التماطل لأن الظرف لا يسمح بأي تعطيل أو تماطل.

---

(28) من السلطان إلى عدد من القياد، أشهرهم المدني الكَلاوي، الرسائل مؤرخة بـ 19 جمادى الأولى 1322، الموافق لـ 1 غشت 1904، و.خ.ح.

من هذا الخلاف بين المخزن العزيزي من جهة وقياد الجنوب من جهة أخرى، بدأت تتبلور استقلالية بعضهم، مثل المدني الكَّلاوي وعبد المالك المتوكي والطيب الكَنتافي ومن لف لفَّهم. وبدأت تنمو لديهم طموحات سياسية أوسع، كانوا يحققون بعضها بواسطة التوسيع الجغرافي لنفوذهم على حساب الجيران، مما جعل أطماعهم تصطدم ونشاطهم التآمري يزداد.

ويبدو أننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار علاقة هؤلاء القياد بالمخزن، فيما يخص تنفيذ الترتيب، إذا أردنا أن نفهم نُمُوَّ ما يسمى بظاهرة القياد الكبار. فهذه الظاهرة لا ترتكز على اتساع القيادة جغرافيا وبشريا فحسب، بل من مؤشراتها قوة مالية ونفوذ يكاد يعرقل أوامر مخزن ضعيف تحاصره المشاكل من كل جانب.

وأحسن مثال يوضح هذا التأويل، موقف المدني الكَّلاوي من محلة مولاي عمر. فقد تذرع قائد كَّلاوة بعجزه عن إرغام بعض القبائل على أداء الترتيب. وطلب من السلطان إرسال مدد من العسكر لمساعدته. وعندما أرسلت المحلة إليها التي كان يقودها أخو السلطان، مولاي عمر، استغلها الكَّلاوي لتثبيت نفوذه في قبيلة مسفيوة القوية. ثم ابتعد عن محلة السلطان وتركها بلا مؤونة عرضة للضياع وسط قبائل الحوز. وعوض أن يدفع للمخزن ما جمعه من مال، دخل في مؤامرات واسعة وتحالفات مشبوهة.

لقد أحسّ المدني الكَّلاوي — فيما يبدو — بقوته وبعجز المخزن العزيزي. ولذلك تقاعد عن حقوق المخزن، وربط علاقات مع تجار أجانب لتزويده بالمال وبما يحتاجه من سلاح، كما اعتمد على تواطؤات داخلية، نعتبرها من المظاهر السياسية الأولى للحركة الحفيظية.

وبذلك انطلق صراع خفي بين مخزن عاجز عن رد الفعل، نتيجة للأزمة المالية، وقياد اتسع مجال نفوذهم، وبالتالي اتسع مَيْدَان المناورة أمامهم ؛ فاكتفوا بدفع قليل من المال لبيت المال، المرَّة بعد المرة، عندما كان إلحاحُ المخزن يتكرَّرُ عشرات المرات !

هل المسؤولية يتحملها الحكام المحليون وحدهم ؟

في الواقع، لقد وجد القياد في فساد دائرة المخزن وعجزها عن التصرف وسيلة

مساعدة على مضاعفة تآمرهم وتدخُّلهم في أمور القبائل المجاورة عن طريق احتواء القياد الصغار، ومن عارضهم شجعوا ضده من يناوئه، وساعدوه على الاستيلاء على القيادة. ثم يزينون للمخزن ما حدث ويكذبون عليه (حالة المتوڭي مع جيرانه وكذلك المدني الڭلاوي مع الجوار ونفس الأمر ينطبق على الڭنتافي)، وهم في تصرفاتهم تلك كانوا يقدمون بين يدي تآمرهم رشاوي للمقربين من الوزراء وأعضاء البلاط.

وتجدر الإشارة إلى أن من أخطر النتائج السياسية للترتيب هي الصراع الحاد الذي جمع بين المتوڭي والمدني الڭلاوي من جهة، والقائد الطيب الكنتافي من جهة أخرى. ولقد وصل الأمر بالحوز إلى ظهور حزبين متطاحنين، يجد كل حزب من يؤيده داخل كواليس المخزن.

ولقد وصل الصراع أوجه سنة 1906، عندما تمكن الطيب الڭنتافي من إقناع المخزن خلال زيارته لفاس من بداية 1906 بإحداث تغييرات هامة في إدارة الحوز. وقد أقلقت هذه الاخبار عَدُوَّى الڭنتافي، فنشطت سعاياتهما وتحرك مؤيدوهما. فقد أجاب الخليفة عبد الحفيظ، المدني الڭلاوي عن قلقه بقوله : «وبعد ؛ وصلنا كتابك مخبرا بما دهم القبائل الحوزية من الوساوس، بسبب ما بلغهم مما يسعى فيه القائد الطيب الڭنتافي [...] فيما يتعلق بالولايات والعزل [...] فلا يخفى ما عمت به البلْوى من كثرة الاختلافات والأكاذيب»(29).

واتصل المتوڭي بالوزير الأكبر فضول غرنيط متهما الڭنتافي : «كما قدمنا الإعلام لسيادتك بالخوض الناشيء عن مكاتب الڭنتافي التي أعلم فيها جميع قبائل الحوز بالتبديل والتغيير في التولية وما ترك قبيلة من دمنات إلى الصويرة إلا جعل فيها الوسواس»(30).

ولقد ازداد حرص الڭلاوي والمتوڭي على إفشال خطة الڭنتافي فلجأ إلى التهديد بالقوة وتآمرا على منع الڭنتافي من العودة سلما لمقر حكمه. وبذلا الأموال

---

(29) من الخليفة م. عبد الحفيظ، أي المدني الڭلاوي، 10 محرم 1323 الموافق 6 مارس 1906. م و م.

(30) المتوڭي للوزير فضول غريط، 22 محرم 1324 الموافق 18 مارس 1906. م و م.

حتى نجح حزبهما في إلغاء القرارات التي استَصْدَرَها الكُتاني من المخزن. ولما تأكد الكُتاني من فشل مشروعه، كتب رسالة غاضبة للوزير الأكبر غرّيط، جاء فيها: «لما فَقَدْنَا جَوَابَكم [...] تبيَّن لنا وأنَّكم استَخْفَفْتُمْ بذلك وأهْمَلْتُموه [...]. وما حل بهذه الإيالة من سفك الدّماء وأكل أمْوالهم وإبقائهم سُعاة؛ ففي صحيفتكم وأنتم المؤاخَذُون به، ودَرَكُه عليكم [...] وعند الله تجتمع الخصوم [...]»(31).

ألا يحتاج كلُّ ماسبق ذكره إلى مزيد من النظر والتأويل والاستنتاج ؟!!

---

(31) الطيب الكتاني لفضول غريط، 1 ربيع الثاني 1324 الموافق 25 ماي 1906. م و م.